



العبادة: تشكيل
الحكومة يجب
أن يكون في إطار
الوحدة الوطنية

الخميس

8 رمضان 1436 هـ - 25 يونيو / حزيران 2015 م

السنة السابعة - العدد (165)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /

الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

د. بحر: نحذر العدو من استشهاد الأسير عدنان



النائب الحية:

تشكيل الحكومة يجب
أن يكون في إطار
تفعيل ملفات المصالحة
وعبر التشريعي

نواب التشريعي
يشاركون في
إيقاد شعلة انطلاق
"أسطول الحرية 3"
لكسر الحصار

شارك نواب المجلس التشريعي، النائب المستشار محمد فرج الغول والنائب أحمد أبو حلبية في إيقاد شعلة انطلاق "أسطول الحرية 3" الذي من المقرر أن يصل إلى قطاع غزة بعد أيام قلائل. وقال النائب أحمد أبو حلبية في كلمته عن المجلس التشريعي إن الشعب الفلسطيني يرحب بجميع المتضامنين مع قطاع غزة الذي تعرض لظلم وعدوان وحصار بعد الانتخابات التشريعية عام 2006.

وأكد أبو حلبية أن غزة تحتفل بأحرار العالم الذي يتضامن وينكاتف معنا لنصرة شعبنا الفلسطيني المحاصر منذ أكثر من تسع سنوات.

05 <<<

النائب شهاب ..

يحذر من خطورة قانون التغذية القسرية
على حياة الأسرى ويطالب بالتصدي له

رئاسة التشريعي ..

التشريعي يتحفظ على اتهام
تقرير لجنة أممية للمقاومة، ويعبر
عن رفضه لقرار اللجنة التنفيذية
بتشكيل حكومة جديدة وفقا
لشروط الرباعية، ويحذر الاحتلال من
التعرض لأسطول الحرية.



قال النائب خليل الحية أن تشكيل حكومة وحدة وطنية يجب أن يكون في إطار تفعيل ملفات المصالحة ويجب أن يمر عبر بوابة المجلس التشريعي، وفي ظل إجماع وطني فلسطيني. وشدد الحية في تصريح خاص "للبرلمان" على ضرورة تفعيل جميع ملفات المصالحة الوطنية حسب اتفاق القاهرة وتفاهات الشاطئ، بما فيها تشكيل حكومة وحدة وطنية وعرضها على المجلس التشريعي الفلسطيني.

07 <<<

رئاسة التشريعي

التشريعي يتحفظ على اتهام تقرير لجنة أممية للمقاومة، ويعبر عن رفضه لقرار اللجنة التنفيذية بتشكيل حكومة جديدة وفقاً لشروط الرباعية، ويحذر الاحتلال من التعرض لأسطول الحرية.

تقرير ظالم

تعقيباً على التقرير الصادر عن اللجنة الأممية بشأن التحقيق في جرائم الاحتلال في قطاع غزة أثناء العدوان الأخير صرح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بما يلي:

أولاً: جاء التقرير بصيغة تساوي بين الجلاء والضحية ثانياً: بالرغم من اتهام الاحتلال بجرائم حرب أثناء العدوان على غزة إلا أن لجنة التحقيق لم تراعي منعها من الوصول إلى مسرح الجريمة، واكتفت ببعض التحقيقات التي حصلت عليها من إفادات الشهود.

ثالثاً: اعتمد التقرير كثيراً على وسائل الإعلام دون الإشارة إلى الضغوط الإسرائيلية على اللجنة، مع عدم احترام اللجنة لمعايير التحقيق الدولية، حيث امتنع الاحتلال عن تقديم أي معلومات حول الحرب على غزة إلى اللجنة، ولم يتعاون معها على الإطلاق. رابعاً: بالرغم مما جاء في التقرير من ادانة للاحتلال وجرائمه، إلا أننا نتحفظ على ما جاء في التقرير من اتهام للمقاومة والفصائل الفلسطينية المقاومة، حيث أن ما وجه لهذه الفصائل من تهمة عار عن الصحة، وبها مبالغة وتأتي في إطار مخالف لقواعد القانون الدولي ومعايير التحقيق الدولية التي كان يجب أن تتبعها اللجنة في أعمالها. وهذا ناتج من منع الاحتلال للجنة من الوصول إلى قطاع غزة وهو الذي كان مسرح لجرائم الاحتلال خلال عدوان سنة 2014.

خامساً: ندعو مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى الضغط على الاحتلال من أجل السماح للجنة بالدخول إلى قطاع غزة من أجل اتباع معايير مهنية في التحقيق وتعديل تقريرها وفقاً لما يتبين لها بعد الاطلاع على مسرح الجريمة.

سادساً: نؤكد أن ما جاء في التقرير من تهمة للاحتلال بارتكاب جرائم حرب هو ضئيل جداً، حيث أن هناك جرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية لم يتم الإشارة إليها في التقرير بسبب غياب المعلومات الكافية عن لجنة التحقيق.

سابعاً: نطالب السلطة الفلسطينية بالإسراع في تقديم ملف شعبنا وخاصة المحكمة الجنائية الدولية لجلب قادة الاحتلال للمحاكمة على الجرائم التي ارتكبوها ضد سكان غزة.

يكرس "أوسلو" والتعاون الأمني

وفي سياق منفصل أعرب د. أحمد بحر عن رفضه لقرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة على أساس البرنامج السياسي للمنظمة الذي يدور في فلك مبادئ اللجنة الرباعية الدولية حول الاعتراف بالكيان الصهيوني والالتزام باتفاقات أوسلو ونبذ المقاومة المشروعة في وجه الاحتلال.

وأكد بحر في بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي في للتشريعي يوم أمس الأول أن شعبنا الفلسطيني على اختلاف توجهاته وشرائحه يرفض تشكيل حكومة جديدة وفقاً لمبادئ اللجنة الرباعية الدولية، مشدداً على أن تشكيل أي حكومة على أساس برنامج المنظمة الذي يلزم باتفاقية أوسلو ويعترف بالكيان الصهيوني وينبذ المقاومة ويشترع التعاون الأمني مع الاحتلال، بهدف إرضاء العالم الغربي، محكوم عليه بالفشل المحتم.

وأكد بحر أن أي حكومة فلسطينية يجب أن تنال الثقة من المجلس التشريعي قبل أن تزاوّل أعمالها وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني.

أسطول الحرية

كما رحب د. أحمد بحر بأسطول الحرية (3) الذي يُقلّ مئات المتضامنين مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، محذراً في الوقت نفسه حكومة الاحتلال وجيشها المجرم من مغبة التعرض لهذه القافلة التي تحمل أهدافاً إنسانية بحثة بأي سوء أو أذى. وأكد بحر في بيان صحفي أصدره أمس أن التعرض لأسطول الحرية بأي شكل كان هو امتداد للعدوان الصهيوني المفرض على شعبنا، وخاصة في قطاع غزة، ومحاولة للاستمرار في خلق غزة وقتل أهلها وإطالة أمد المعاناة التي تواجهها. وتوجه بحر بأخلص معاني الشكر والتحية لدولة تركيا المسلمة التي ساندت شعبنا ودافعت عن قضيتنا في كل المحافل الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الرئيس رجب طيب أردوغان، ومشاركته الواسعة في أسطول الحرية، كما أعرب عن شكره الكبير وتقديره البالغ لكافة الشخصيات السياسية والهيئات والمنظمات والشخصيات الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية التي شاركت ورعت وأسهمت في تجهيز وإنطلاق أسطول الحرية، وفي مقدمتها الرئيس التونسي السابق المنصف المرزوقي، والبرلمانيون العرب والأوروبيين، مشدداً على أن شعبنا الفلسطيني لن ينسى الوقفة المباركة والمؤازرة الكبرى لكل من دعم قضيتنا وداد عن حيض أبنائه تحت مختلف أشكال الدعم والإسناد المتاحة، سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وإنسانياً.

تمضى على طريق تحرير الوطن بحر: وزارة الداخلية تسعى لحفظ أمن المواطنين



في قطاع غزة.

وقال بحر موجهاً كلامه لأبناء وزارة الداخلية: "أقول لكم يا أبناء الأجهزة الأمنية، أنتم الأوفياء لوطنكم والمنتمون له فرغم انقطاع رواتبكم إلى أنكم مستمرون في الحفاظ على أمن شعبكم ووطنكم".

واستعرض بحر حالة الفلتان التي سبقت تشكيل الشهيد سعيد صيام وزير الداخلية للقوة التنفيذية مؤكداً أن هذه الحالة لن

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي على أن أجهزة وزارة الداخلية والأمن الوطني تحمل عقيدة أمنية وطنية بامتياز وتسعى لحفظ أمن المواطن وهي في الوقت ذاته ماضية نحو تحرير الأرض والانسان. وأشار بحر خلال حفل تكريم وزارة الداخلية لرجل الأمن المثالي إلى أن الوزارة بكافة أفرعها تقوم على خدمة أبناء شعبنا وخاصة

العبادسة:

التشكيل الجديد للحكومة يجب ان يكون في إطار الوحدة الوطنية



قال النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني يحيى العبادسة أن أي تشكيل جديد للحكومة يجب ان يكون في إطار حكومة وحدة وطنية، كما يجب أن تسمي حماس رئيسها، بالإضافة لضرورة عرضها على المجلس التشريعي فور تشكيلها لنيل الثقة وذلك وفقاً للقانون.

وأكد النائب العبادسة في تصريح خاص للبرلمان "أن الطريق الحصري لتشكيل حكومة وحدة وطنية يجب أن يمر من بوابة المجلس التشريعي، وإنفاذ اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة، وأي طريق آخر هو لعب بالنار وتعميق للانقسام. وأشار لأن رامي الحمد الله لا يحمل أي سند قانوني دستوري يعطيه منصب رئيس وزراء، بسبب عدم عرض حكومته على المجلس، وتابع "هي حكومة فاقدة للشريعة ولا يصح لها ان تتصرف بالمال العام، أما من ناحية فعلية فهي الغائب عن ساحة قطاع غزة منذ تشكيلها

وليس لها وجود ولم تؤدي واجبا ومسؤولياتها تجاه المواطن الفلسطيني، بل على العكس تتعامل بعنصرية مع شعبنا في قطاع غزة وتتعامل بتمييز مع الموظفين، وتحرم قطاع غزة من

تعود مجددا لقطاع غزة، معبرا عن فخره لرجل الأمن المثالي الذي يعمل في كافة الظروف، وقال: "وزارة الداخلية فخر للأمة العربية والإسلامية". وتابع "يحاولون اغرائنا والمداينة معنا، الدين والوطن ولا تباع ولا تشتري"، ومضى يقول "غزة عبارة عن شحنة مضيئة في زمن الاستبداد والظلم".

مخصصاته وحقوقه". وأكد أن الحمد الله تسبب في تعميق الانقسام ووصل بشعبنا إلى حالة من اليأس والاحباط وكل هذه الجرائم تجعله مطلوب للمحاكمة على الجرائم التي ارتكبها بحق أهلنا في قطاع غزة. وعبر عن اعتراضه الشديد أن يتولى الحمد الله منصب رئيس وزراء في أي حكومة قادمة قد يتم تشكيلها، ملفتا إلى أن حركة حماس من حيث المبدأ مع حكومة وحدة وطنية، مستدركاً: "ولكن هناك طريق حصري هو احترام الدستور والقانون الأساسي يجعل أي حكومة تشكل من خلال بوابة المجلس التشريعي وليس من بوابة منظمة التحرير". مؤكداً على ضرورة أن تقوم أي حكومة باحترام القانون والدستور، وأن يتم التشاور مع الكتل البرلمانية حين تشكيلها، ومنوهاً لأن عباس ما زال يعطل المجلس التشريعي ويصر على تغييره عمداً.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

حكومة الفشل بشروط الرباعية

منذ اللحظة الأولى لتوقيع إعلان الشاطئ بتاريخ 23/4/2014م كتجسيد عملي لاتفاق القاهرة وإعلان الدوحة، والتي تمخض عنها تشكيل حكومة التوافق الوطني مطلع يونيو/حزيران عام 2014 وحتى اليوم، لم يلمس أهلنا الصامدين في قطاع غزة أية ثمرة لهذه الحكومة أو سعيها لحل أية أزمة من الأزمات الكبرى التي تعصف بالقطاع.

ومع المعصية التي تم تداولها مؤخراً حول إقالة الحكومة أو استقالتها، ومن ثمّ صدور قرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالسعي لتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة بالتشاور مع الفصائل الفلسطينية بحيث تلتزم بالبرنامج السياسي للمنظمة الذي يركز على مبادئ الرباعية الدولية المعروفة التي تنص على الاعتراف بالكيان الصهيوني والالتزام باتفاق أوسلو ونبذ المقاومة، كان واضحاً أن قيادة رام الله قد حسنت نتيجة المشاورات الخاصة بتشكيل الحكومة سلفاً، وأن هذه الحكومة تشكل امتداداً للحكومات رام الله الانقسامية التي تشكلت في مرحلة ما بعد الانقسام.

إن التجربة المرة تشير إلى أن كل جهد صادر عن قيادة رام الله لا يمكن أن يكون حقيقياً، وليس كل خطوة يمكن اجتراحها في هذا السياق لا يمكن البناء عليها، ما يعني أن مياها التوافق الوطني لم تتحرك بعد، ولا زالت مؤشراتنا بعيدة عن الملامسة الواقعية التي يجب أن يستشعرها كل مواطن فلسطيني.

يتملكنا العجب من إصرار السيد محمود عباس وقيادة رام الله على ولوج ذات النفق المظلم الذي أدمنت لوجهه طيلة الحقبة الماضية دون أي تفكير أو اعتبار!

ما الذي يدعو القوم إلى الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية يركز برنامجها السياسي على أساس مبادئ الرباعية الدولية في ظل قناعتهم الأكيدة أن هذا البرنامج لم يؤد إلى أية نتيجة، وأنه فشل فشلاً ذريعاً طيلة المراحل الماضية؟!

ما الذي يدعوهم للإضرار بمصالح شعبنا الفلسطيني وتجرع مرارات طرق وأساليب عبثية تم تجربتها مراراً وتكراراً، ولم يحن شعبنا من ورائها إلا المصائب والويلات؟!

ما الذي يدعوهم لرهن إحقاق الحقوق الفلسطينية بمبادئ الرباعية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، وبعد أن ذُهِرُوا الموقف الأمريكي المنحاز تماماً لكيان الاحتلال، وأيقنوا أن الإدارة الأمريكية تبيعهم الوهم وتستخدّمهم أدوات لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة ليس إلا؟!

ما الذي يدعو قيادة رام الله لإدامة دوراتها في ذات الحلقة المفرغة، والاستسلام للأجندة الخارجية وكأنها قدرٌ نافذ ابتلي به شعبنا، في حين يمتلك شعبنا إرادة الثبات والصبر والصمود التي تقهر المستحيل وتضع المعجزات؟!

ومنذ متى كان استرضاء العالم الغربي شمرًا لتمرير توافقاتنا الوطنية، ومداخل لتحقيق الوثام الفلسطيني الداخلي، وهاجسا يتم تغليبها على مصالحنا الوطنية العليا وعلى القوانين الفلسطينية السامية كالتقانون الأساسي الذي يشكل الدستور الفلسطيني المؤقت في رعايته للتجربة الديمقراطية الفلسطينية، وتنظيم الحياة الفلسطينية في جوانبها وتفاصيلها المختلفة؟!

يبدرك هؤلاء جميعاً حقائق الأمور، ولكنهم يعاندون المنطق الوطني والقانوني لحاجات وأغراض شخصية وزبديّة، مقبلة، ويستمرّون إدخال الساحة الوطنية في أتون أزمات متلاحقة لخدمة مصالح وأجندات غير وطنية.

من هنا فإن الواجب الوطني يقتضي من كافة قوى وشرائع شعبنا التوجه في إطار كبح النهج الكارثي الذي تستخذه قيادة رام الله والدفع باتجاه إرساء برنامج إنقاذ وطني لإدارة الشأن والواقع الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة.

ولا مناص من التأكيد على أن التوافق الوطني والتحرر من القيود والعلائق في إطار العلاقة الأثمة مع الاحتلال يشكل أقصر الطرق لإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، وبدون ذلك ستبقى السلطة تدور مع ربح العيب حيث دار، وتدير ظهرها لحقوق وطموحات شعبها، وتواصل سحق وتدمير مشروعه الوطني.

إن حاجتنا اليوم تبدو أشد ما تكون إلحاحاً إلى التسلسل بالإرادة الوطنية الصادقة لإنهاء الانقسام وتطبيق ملفات المصالحة رزمة واحدة دون اجترأ، وامتشاق الخطوات الاستراتيجية بعيداً عن الخطوات التكتيكية، والعمل على إعادة ضبط المفاهيم الوطنية كي تنسجم مع إيقاع مصالحنا العليا، وتتحرر من الالتفات بالتبعية والعلاقة بالخارج الذي لا يبغي الخير لشعبنا ووطننا وقضيتنا، ويجاول جهده ضرب مسيرتنا الكفافية وتفجير ساحتنا الفلسطينية وإعادتنا عشرات السنين إلى الوراء.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني ندعو السيد محمود عباس إلى وقفة صادقة وشجاعة لمواجهة كافة الضغوط والتدخلات الخارجية، والالتزام التام إلى حقوق ومصالح شعبنا الفلسطيني، والوفاء التام باستحقاقات اتفاق المصالحة الفلسطينية، والشرع الفوري في إعادة إعمار القطاع، والدفع العاجل باتجاه رسم إستراتيجية وطنية موحدة لمواجهة العدوان والمخططات الصهيونية العنصرية، بما يؤول الوضع الفلسطيني الداخلي نحو مزيد من التكاتف والصمود وتوحيد الصف والكلمة والموقف في وجه الاحتلال الغبيض.

وفي كل الأحوال، ستبقى المصالحة الوطنية قدراً وخياراً إستراتيجياً، ولن نتخلّى عن مسؤولياتنا البرلمانية والوطنية تجاه شعبنا وقضيتنا حتى يأذن الله بالفرج والخلاص.

"والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون"

لدى مشاركته في الاعتصام الاسبوعي مع الأسرى د.بحر: نحذر العدو من استشهاد الأسير عدنان



وطمأن بحر أبناء الشعب الفلسطيني وأمهات الأسرى بأن النصر والفرج لأسرانا بات أقرب من أي وقت مضى، وقال "سنبقى الأوفياء لأسرانا حتى تحريرهم وكنتس آخر صهيوني عن أرضنا المقدسة فلسطين". كما ثمن العملية البطولية التي نفذها الشهيد ياسر ياسين طرودة في القدس المحتلة، مشدداً على ضرورة استمرار شعبنا في الضفة والقدس على نهج هذا النوع من العمليات البطولية التي هي حق كفلته الشرائع السماوية وقوانين الأمم المتحدة.

على التوالي وذلك احتجاجاً على إعادة اعتقاله إدارياً، وقال بحر: "هذه الإرادة والعزيمة تمثل ارادة شعبنا الفلسطيني، بل ارادة الأمة العربية والإسلامية". وأكد النائب الأول أن المقاومة هي الطريق الأودح لكنس الاحتلال وتحرير الأسرى من سجون القهر والظلم. وطالب بحر المقاومة وشعبنا في غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة بالتوحد والالتفاف حول نصرة أسرانا، مطالباً المقاومة المسلحة بالعمل على تحريرهم، وإبرام صفقة وفاء الأحرار "2".

حذر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، العدو الصهيوني من مغية تأثير الإضراب عن الطعام على حياة الشيخ خضر عدنان وأخوانه الأسرى في سجون الاحتلال. وحمل بحر في كلمته خلال التضامن الأسبوعي لذوي الأسرى أمام الصليب الأحمر، صباح أمس الأول، الاحتلال الصهيوني المسؤولية الكاملة عن حياة الشيخ عدنان. كما وجه التحية للأسير عدنان الذي تجاوز إضرابه المفتوح عن الطعام يومه الـ (50)

بهدف تفعيل تقرير اللجنة حول موازنة 2014

لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان في التشريعي تزور شبكة المنظمات الاهلية



واستعرض العبادسة شرحاً مفصلاً للبيانات والأرقام الواردة في التقرير داعياً المنظمات الأهلية لتحمل مسؤولياتها تجاه مواطني قطاع غزة وتسليط الضوء على معاناة أهالي قطاع غزة في المجالات كافة.

واتفق المجتمعون على ضرورة عقد مؤتمر وطني في غزة للخروج من الأزمة الراهنة، على أن يفرز هذا المؤتمر قيادة وطنية جامعة للكل الفلسطيني تعمل على إنهاء حالة الانقسام.

نظمت لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان زيارة لشبكة المنظمات الأهلية، بمشاركة رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، ومقرر اللجنة النائب هدي نعيم، والنائب د. عاطف عدوان، وكان في استقبالهم أعضاء مجلس إدارة الشبكة خليل أبو شمالة، أمجد الشوا، عائد ياغي، نضال غيب. وبين النائب العبادسة أن الزيارة تأتي في إطار سعي لجنته لتسليط الضوء على مظلومية قطاع غزة، ومدي التهميش والتمييز الواضح ضد أبناءه وذلك من واقع

دعا مصر لفتح معبر رفح على مدار الساعة بحر يشيد بكشف الأجهزة الأمنية لمخططات تخريبية لإشاعة الفوضى والفلتان الأمني بغزة

يقوموا بما يجب تجاه غزة وأهلها ووزاراتها وأجهزتها الأمنية التي حمت ظهر المقاومة ووفرت الأمن الشخصي للمواطنين والأسر والعائلات الفلسطينية أثناء العدوان وعلى مدار بضعة سنوات".
وشكر بحر الأجهزة الأمنية على كشفها للمخططات التخريبية الرامية لإشاعة الفوضى الأمنية في القطاع والتي تم الكشف عنها مؤخرا، داعيا لمحاكمة كل الجهات والقيادات الأمنية في الضفة التي تقف خلفها وتدعمها، واصفا إياها بالفاسدة والمتآمرة على شعبنا. وأكد على القدس ستبقى في قلوب المؤمنين والموحدين حلول العالم، ولن يضرها المؤامرات الصهيونية والمشاريع الاستيطانية الكبرى وسيأتي يوم تحريرها من دنس الاحتلال عاجلا أم آجلا، منوها لأن غزة هي الشمة المضئ في عالم الظلم والظلام والاستبداد السياسي.



دعا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي لجمهورية مصر العربية لفتح معبر رفح على مدار الساعة لتمكين مرضى غزة من تلقي العلاج وحرية السفر والتنقل، كما دعا حكومة الوفاق للقيام بواجباتها تجاه غزة، وأنشأ بادء الأجهزة الأمنية في قطاع غزة وخاصة دورها في توفير الحماية للمواطن الفلسطيني أثناء العدوان الصهيوني الأخير على القطاع. جاءت تصريحات بحر لدي مشاركته في حفل تخريج أقامته المديرية العامة للتدريب بمقرها في أنصار بعنوان فوج وأعدوا، وتضمن الحفل تخريج الدفعة الثامنة والعشرين من دورة تأهيل الضباط والدفعة العاشرة من دورة الضباط الجامعيين والدورة التأسيسية الثانية والعشرين ودورة العمليات الخاصة الثانية، بحضور لفيف من الضباط والمسؤولين وقيادات ومدراء الأجهزة الأمنية بالقطاع. وقال بحر: "حكومة الوفاق ورئيسها لم

خريشة:

ليس من حق منظمة التحرير البت في تشكيل حكومة التوافق

أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. حسن خريشة، أن تشكيل الحكومة من صلاحيات الرئيس عباس وحركة حماس، وليس من اختصاص منظمة التحرير ولجنتها المركزية. وقال خريشة، في تصريحات صحفية "إن منظمة التحرير ليست مسؤولة عن تشكيل الحكومات الفلسطينية، ولم يكن لها أي دور في السابق، وهذه من صلاحيات الرئيس فقط، أما بخصوص حكومة التوافق فهذه من صلاحيات الرئيس وحركة حماس، وبالتالي اجتماع المنظمة الذي عقد الأسبوع الجاري للبث في مصير حكومة التوافق ليس له مبرر. وأشار إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس اتخذ قراراً بإقالة حكومة التوافق، دون مراجعة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، معتبرا أن اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة هو "محاولة لإقالة الحكومة بطريقة لبقة"، كما قال خريشة.

بمناسبة انتهاء عمله في الأراضي الفلسطينية

د. بحر يستقبل سفير جنوب أفريقيا ويؤكد على استراتيجية العلاقة بين البلدين



التشريعي الفلسطيني الأخيرة لجمهورية جنوب أفريقيا واللقاءات التي تمت مع المسؤولين الحكوميين فيها، وكذلك سلسلة الاجتماعات واللقاءات مع رؤساء برلمان جنوب أفريقيا ونوابه، التي تمت أثناء الزيارة المذكورة قبل ثلاثة أعوام. من جهته قدم السفير مكاليما التهنئة للمجلس التشريعي ونوابه بمناسبة الإفراج عن رئيس المجلس د. عزيز دويك من سجون الاحتلال مؤخرا، وشكر المجلس ورؤاسته على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة خلال زيارته المتكررة للتشريعي معبرا عن شعوره بالحنن لمغادرة الأراضي الفلسطينية.

وأكد السفير على دعم حكومة بلاده للقضية الفلسطينية العادلة، ملفتا لتشجيع رئاسة الجمهورية بجنوب أفريقيا لاتفاقيات المصالحة الوطنية، معبرا عن أمله لتوحد الفصائل الفلسطينية في وجه الاحتلال وسياساته العنصرية، وذكر السفير بالمقولة الشهيرة للرئيس مانديلا: "لن تكتمل حرية جنوب أفريقيا إلا بحرية الشعب الفلسطيني"، معربا عن فخره بالعلاقة بين الشعبين والإرث التاريخي الذي ورثه الشعبين عن قائدهما مانديلا وعرفت.

واستعرض د. بحر مسيرة علاقته مع السفير الأشقر، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون. ورحب بحر بالسفير والوفد الدبلوماسي المرافق له متمنا مواقف دولة جنوب أفريقيا الداعمة للقضية والشعب الفلسطيني على مدار سنوات طويلة، مشيدا بدور رئيس الجمهورية السابق نيلسون منديلا للدفاع عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل حريتها.

عبد الفتاح دخان، خميس النجار، إسماعيل الأشقر، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون. ورحب بحر بالسفير والوفد الدبلوماسي المرافق له متمنا مواقف دولة جنوب أفريقيا الداعمة للقضية والشعب الفلسطيني على مدار سنوات طويلة، مشيدا بدور رئيس الجمهورية السابق نيلسون منديلا للدفاع عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل حريتها.

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني على استراتيجية العلاقة بين فلسطين وجمهورية جنوب أفريقيا، مشيدا بمواقف رئاسة الجمهورية الداعمة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. جاء ذلك لدى استقباله سفير جمهورية جنوب أفريقيا مكاليما ميلوتغيسي الذي جاء مودعا بمناسبة انتهاء عمله في الأراضي الفلسطينية، وحضر اللقاء النواب

استقبلوا قيادة مركز التأهيل والإصلاح نواب غزة يتفقدون مخيمات تاج الوقار



استمرار حكومة الوفاق في سياستها القاضية بتجاهل قطاع غزة.

بدوره قدم العقيد إياد سلمان شرحاً وافياً حول أبرز المشاكل التي تواجه السجن من نقص المواد الغذائية والمصاريف التشغيلية في ظل تنكر حكومة الوفاق للميزانيات التشغيلية، مبيناً أهم التطورات التي حدثت في المركز، خلال الأشهر القليلة الماضية، ومقدماً الشكر للنواب على تواصلهم الدائم مع قيادة السجن ودعمهم للنزلاء والنزيلات، وحرصهم على تفقد السجن بشكل دائم ومستمر.

سجن مركز تأهيل وإصلاح أنصار بمكتب النواب بالمحافظة.

وكان كلاً من النواب محمد فرج الغول، أحمد أبو حلبية، مروان أبو راس، في استقبال الوفد الزائر الذي وضع كلاً من العقيد إياد سليمان مدير سجن أنصار، والمقدم تامر يونس نائب المدير، ولفيف من الضباط العاملين بالمركز. ورحب النواب بالوفد الزائر مؤكداً حرصهم على الاطلاع على وضع السجن وتذليل العقبات التي تواجه العمل داخل السجن، مشيرين بأنهم سيقدمون المزيد من الخدمات والمساعدات للمركز في ظل

وتحفيظه لكتاب الله وسنة نبيه، كما تقدم النواب بالشكر للمحفظات والإدارة العليا على ما يبذلونه من أجل إنجاح مشروع تاج الوقار. وشملت الجولة كلاً من مركز تحفيظ القرآن بالمسجد الغربي، والمركز العثماني التركي، وروضة براعم القرآن، ومركز صلاح الدين، ومركز الحصري، واستمع الوفد لعدد من الطالبات المتميزات في كل حلقة، وفي ختام الزيارة قدم الوفد مساعدة مالية لمراكز التحفيظ.

مركز التأهيل والإصلاح
إلى ذلك استقبل نواب غزة وفدًا من قيادة

ورحب النائب الجمل بالوفد الزائر، مثمناً جهودهم وعطائهم ودعمهم المادي والمعنوي لأهل القرآن، موضحاً أن أهم أهداف الجمعية خلال عطلة الصيف، يتمثل باستثمار أوقات الطالبات بتعليمهم القرآن وأحكامه والأحاديث الشريفة. وأكد النواب أن القرآن الكريم هو سلاحنا لتحرير مقدساتنا من دنس الصهاينة، موضحين أن حامل القرآن لا يهزم، وهو الزاد في وجه المؤامرات التي تحاك ضد أبناء شعبنا الفلسطيني. وأشاد النواب بجهود إدارة دار القرآن الكريم والسنة في محافظتها على الجيل المسلم

تفقد وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح "محافظة غزة" عدد من مراكز تاج الوقار "7" والمخصصة لحفظ وتثبيت القرآن الكريم والتي تطلقها وتشرف عليها كل عام جمعية دار القرآن الكريم والسنة وتستهدف مئات الطلبة. وضم وفد النواب كلا من محمد فرج الغول، أحمد أبو حلبية، ومروان أبو راس، رافقهم النائب عبد الرحمن الجمل رئيس جمعية دار القرآن الكريم والسنة، ود. عبد السميع العرابيد، عضو مجلس إدارة دار القرآن، وعدد من المحفظات والإداريين العاملين بالدار.

نواب التشريعي يشاركون في إيقاد شعلة انطلاق "أسطول الحرية 3" لكسر الحصار



شارك نواب المجلس التشريعي، النائب المستشار محمد فرج الغول والنائب أحمد أبو حلبية في إيقاد شعلة انطلاق "أسطول الحرية 3" الذي من المقرر أن يصل إلى قطاع غزة بعد أيام قلائل. وقال النائب أحمد أبو حلبية في كلمته عن المجلس التشريعي إن الشعب الفلسطيني يرحب بجميع المتضامنين مع قطاع غزة الذي تعرض لظلم وعدوان وحصار بعد الانتخابات التشريعية عام 2006. وأكد أبو حلبية أن غزة تحتفل بأحرار العالم الذي يتضامن ويتكاتف معنا لنصرة شعبنا الفلسطيني المحاصر منذ أكثر من تسع سنوات. وشدد أبو حلبية أن الشعب الفلسطيني يقف صفاً واحداً متمسكاً بحقوقه ولن يتنازل أو يفرط عن أي ثابت منها مهما تعرض لمؤامرات الاحتلال وأعدائه.

وكانت اللجنة الحكومية لكسر الحصار عقدت مؤتمراً الثلاثاء الماضي في ميناء غزة، لإيقاد شعلة انطلاق الأسطول بحضور رسمي وشعبي.

المجلس التشريعي يصدر تقرير عمله لشهر مايو



أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني تقريره الإداري عن شهر مايو 2015م، وتضمن التقرير إنجازات المجلس خلال الشهر الماضي بما في ذلك نشاطات الرئاسة واللجان والدوائر المختلفة. وبين التقرير أن المجلس عقد جلسة واحدة خلال شهر مايو الماضي ناقش خلالها تقرير لجنة اللاجئين بمناسبة الذكرى السابعة والستون للثبوت، وتم اعتماد التقرير كوثيقة رسمية صادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني.

وأوضح التقرير أن لجان المجلس التشريعي عقدت أحد عشر اجتماعاً خلال الشهر المنصرم، من أبرزها اجتماع لجنة الرقابة مع مجموعة من تجار اللحوم للاستماع إلى شكواهم حول رسوم أذن الاستيراد، واجتماعها أيضاً مع مجموعة من الخبراء الماليين لمناقشة ورقة المالية المتعلقة

بمنصيب غزة من الموازنة. فيما عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية اجتماعاً لمناقشة اعتماد التعديلات على التقرير حول العمال ومناقشة عدة قضايا حول الصحة وأهالي الشهداء ومناقشة ظاهرة تهريب الدواء، واجتماعاً آخر لمناقشة تقريرها حول انتشار امراض السرطان، ومناقشة ظاهر التسول، وتم الاتفاق على عقد ورشة عمل لكل موضوع مع الجهات المعنية بحضور الخبراء والمختصين.

وأشار التقرير لأن لجان المجلس التشريعي نظمت أربع جلسات استماع خلال شهر مايو، تمثلت بجلسة استماع لجنة الرقابة لمدير عام الأجهزة الأمنية لمناقشته حول حالة حقوق الإنسان والوضع الأمني في قطاع غزة، بالإضافة لجلسة استماع لجنة الرقابة لوكيل وزارة الاقتصاد الوطني لمناقشته في أذن رسوم الاستيراد المفروض على تجار اللحوم المجمدة.

كما عقدت لجنة الرقابة جلسة استماع لمدير عام ضريبة الدخل والجمارك للاستفسار حول طبيعة الجبائية ومقدارها، في حين عقدت اللجنة الاقتصادية جلسة استماع لوكيل وزارة الاقتصاد الوطني لمناقشته حول آخر المستجدات الاقتصادية وارتفاع الأسعار وسبل حماية المستهلك. وأضاف التقرير أن لجان المجلس نفذت ثلاثة زيارات ميدانية تمثلت بزيارة لجنة الرقابة لصحيفة الرسالة والاجتماع مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين، وزيارة اللجنة القانونية إلى النيابة العامة ومناقشة عديد القضايا المهمة والمتعلقة بعمل النيابة. إلى ذلك قامت لجنة القدس والاقصى بزيارة إلى وزارة الداخلية والتفت وكيل الوزارة للتشاور في بعض الفعاليات وكيفية دعم صمود أهالي المدينة المقدسة، وايضاً تفعيل وحدة القدس بوزارة الداخلية. وأفاد التقرير أن لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي أعدت خمسة تقارير داخلية حول الوضع الأمني، والحالة المرورية في القطاع اعتماداً على التقارير الصادرة عن قيادة الشرطة الفلسطينية، وبناءً على نتائج الزيارات الميدانية التي نظمتها سابقاً للأجهزة الأمنية وإداراتها المختلفة.

هذا بالإضافة لورشتي عمل عقدتها لجان المجلس التشريعي الأولى للجنة الرقابة وهي مخصصة لتدارس تقرير يرصد معاناة قطاع غزة في ظل موازنة السلطة للعام 2014م، بحضور (40) شخصاً من الخبراء والمختصين والمهتمين، والثانية عقدتها اللجنة القانونية لدراسة تنسيق الجهود حول رفع الملفات والقضايا الجنائية التي ارتكبتها الاحتلال بحق شعبنا لمحكمة الجنايات الدولية.

وأشار التقرير في نهايته لأن الإدارة العامة للشئون القانونية والبحوث أنجزت خمس تقارير وأوراق قانونية حول قضايا مختلفة، بالإضافة لست مذكرات قانونية، في حين شاركت في سبع اجتماعات وورش عمل، وقدمت مشروع قانون واحد للمجلس.

أشاد بالمهنية والدقة والشفافية

التشريعي يزور مراكز تصحيح امتحانات الثانوية العامة



المراكز واللجان المختلفة منوهاً لأن شعبنا يتسلح بالإصرار على التعليم والتعلم ويتمتع بإرادة قوية ويسير نحو

الرمة والزهراء. وأشاد د. بحر بالمستوى العالي من المهنية والدقة والشفافية السائدة في

والموصول إلى لحظة إعلان النتائج في موعدها المحدد، ثم قام الوفد بجولة تفقدية داخل لجان تصحيح مركزي

زار د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي يرافقه رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي النائب عبد الرحمن الجمل بزيارة لمراكز تصحيح امتحانات الثانوية العامة في مدينة غزة، وكان في استقبالهم وكيل وزارة التربية والتعليم د. زياد ثابت والوكيل المساعد د. أنور البرعاوي ولقيف من المدراء والمعلمين والمصححين والعاملين بمراكز التصحيح.

وأشاد الوفد بالجهود الكبيرة التي تبذلها طواقم العاملين بالمراكز من أجل ضمان سير عملية التصحيح على أكمل وأفضل وجه، منوهين لأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح بجهود العاملين بالوزارة.

وقدم الوكيل والوكيل المساعد نبذة عن عملية التصحيح وطبيعة سير العمل فيها مؤكداً أن الوزارة وطواقم العاملين فيها قد سخرت كل الإمكانيات المتاحة من أجل خدمة الطالب

هذه المنشود وغايته الكبرى متمثلة بتحرير أرضه وكف عن الاحتلال البغيض. وعبر بحر عن فخره الشديد واعتزازه بسير العمل في الوزارة مقدماً لهم الشكر على جهودهم المبذولة، وموجهاً التحية لطلاب شعبنا وطالباته على صبرهم وثباتهم وتحديهم لظروف الحصار وانقطاع التيار الكهربائي المستمر وبالرغم من ذلك واصلوا جهودهم وينتظروا نتيجة صبرهم وجهدهم.

وأضاف بحر في تصريحات لبعض وسائل الإعلام لدى تجواله على المراكز بأن عملية التصحيح تتوفر فيها كل معاني الدقة وتسير بشكل مهني وشفافية تامة، من ناحيته طمئن الوكيل الوزارة المساعد د. أنور البرعاوي جماهير شعبنا وعموم

الطلبة بأن عملية التصحيح تسير وفقاً لمخططات الوزارة وسيتم الإعلان عن النتائج في الوقت المحدد متمنياً لهم كل التوفيق والنجاح.

النائب الحية:

تشكيل حكومة وحدة وطنية يجب أن يكون في إطار تفعيل ملفات المصالحة وعبر بوابة التشريعي

وشدد على أن حكومة الوحدة الوطنية يجب أن يتفق عليها الكل الوطني سواء في رئاستها أو أعضائها أو المهمات المناطة بها، مؤكداً على ضرورة توفير ضمانات حقيقية حتى تقوم الحكومة بمهامها خاصة فيما يتعلق بمهامها تجاه غزة، فغزة لم تفعل لها الحكومة شيئاً إلا ما دفعته من رواتب للجالسين في بيوتهم. وقال: "أي حكومة قادمة مطلوب لها النجاح لا بد أن تقوم بالواجب الوطني والالتزام بالدستور وأن تنال الثقة من المجلس التشريعي قبل مباشرة أعمالها وممارسة مهامها، وأضاف أنه من أسباب فشل الحكومة الحالية تغييب دور المجلس التشريعي حيث عملت الحكومة بلا رقابة وبلا متابعة أو رقابة برلمانية".

وقال: "يرجع فشل حكومة الحمد لله لسببين وهما غياب الإرادة السياسية لدى محمود عباس وحركة فتح، وضعف الحكومة في أدائها على الأرض، كما أن الحكومة ووزرائها جعلوا من أنفسهم موظفين لدى محمود عباس". وشدد على أن أي حكومة جديدة يتم الحديث عنها يجب أن تكون نتاج وفاق وطني وكجزء من ملفات المصالحة، وتابع: "نقول بشكل واضح لا بد أن تفتح ملفات المصالحة جميعها". وأضاف "الخطوات الانفرادية التي يصر عليها محمود عباس واللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير يضع الكل الوطني في مهبط الريح ولا بد أن يتم إعادة الاعتبار لكل ملفات المصالحة ووضع آليات حقيقية لتنفيذها للخروج من الحالة الراهنة".



قال النائب خليل الحية أن تشكيل حكومة وحدة وطنية يجب أن يكون في إطار تفعيل ملفات المصالحة ويجب أن يمر عبر بوابة المجلس التشريعي، وفي ظل إجماع وطني فلسطيني. وشدد الحية في تصريح خاص "للبرلمان" على ضرورة تفعيل جميع ملفات المصالحة الوطنية حسب اتفاق القاهرة وتفاهات الشاطئ، بما فيها تشكيل حكومة وحدة وطنية وعرضها على المجلس التشريعي الفلسطيني. ولفت الحية إلى أن حكومة التوافق لم تقم بواجبها ومسئولياتها تجاه قطاع غزة، وعملت على تعزيز الانقسام بدلا من إنهائه، وجدد النائب الحية التزم حركة حماس بالمصالحة الوطنية الفلسطينية، مؤكداً أنها خيار الحركة الاستراتيجي.

بحث سبل الحد من انتشار المرض لجنة التربية والقضايا الاجتماعية تعقد ورشة عمل حول مرض السرطان



المتخصصة في العمل، مشدداً على ضرورة توفيرها وتدريبها. وطلب الحضور بضرورة إيقاع العقوبات الرادعة للمخالفين من التجار ومن يقوم بعمليات الغش في المواد التموينية والغذائية والتي تسبب في انتشار مرض السرطان، وأكد النائب النجار أن المجلس التشريعي سيقوم بمتابعة هذا الملف الخطير وسيضفي لعمل كل الإجراءات اللازمة وأخذ التوصيات المناسبة والضرورية ووضعها موضع التنفيذ للحد من انتشار المرض المذكور.

عملية للحد من هذه الظاهرة التي تهدد حياة المواطنين. بدوره أكد النائب خميس النجار وجود ارتفاع كبير في نسبة الأورام والأمراض الخبيثة، مبيناً أن ورشة العمل تهدف لتوزيع مهام كل وزارة ومؤسسة والدور المطلوب منها القيام به بغية الوقاية من المرض والوقوف أمام مسؤولياتها للحد من انتشار هذا المرض الخبيث. ولفت أن المتحدثون أجمعوا على ضرورة تحديث الأجهزة وتنويعها لفحص المواد الغذائية القادمة لغزة، وكذلك الصادرة منها، إضافة لوجود نقص في الكوادر

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي ورشة عمل حول الوقاية من مرض السرطان، بحضور رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، ورئيس ملف الصحة في اللجنة النائب خميس النجار، وممثلي عن وزارات الصحة، الزراعة، والاقتصاد، وعدد من الهيئات والمؤسسات المختصة. وافتتح الجلسة النائب الجمل مثنياً على أهمية الورشة التي تعالج موضوع خطير ومهم في قطاع غزة وهو ارتفاع نسبة المصابين بأمراض السرطان، مشدداً على ضرورة الخروج بتوصيات

النائب شهاب يحذر من خطورة قانون التغذية القسرية على حياة الأسرى ويطالب بالتصدي له

إضرابهم خطير ويتم عن طريق إدخال محلول التغذية عبر أنبوب يصل إلى معدة الأسير من الأنف أو الفم، أو عبر قسطرة بالوريد، مما يعرض حياته الأسير للخطر".

وطالب شهاب بضرورة الانضمام لمحكمة لاهاي والمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيات جنيف واتفاقية روما لفتح المجال أمام دولة فلسطين والفلسطينيين لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة بحق شعبنا وأسرا. ودعا إلى نصرة قضية الأسرى وتفعيلها في كافة المحافل الدولية والحقوقية، مطالباً بالتحشيد الجماهيري والتصعيد الإعلامي وعمل مبادرات جماهيرية وطنية وإعلامية للتصدي لهذا القانون ووقف تنفيذه.

ومن الجدير ذكره أن الكنيست الصهيوني صادق في 18/5/2014م بالقراءة الأولى على مشروع قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام، وهو قانون تعسفي، جاء بعد تصاعد حالات الإضراب المفتوح داخل السجون، خاصة بعد نجاح إضراب عدد من الأسرى المعزولين والأسرى الإداريين من تحقيق هدفهم.

حذر النائب محمد شهاب مسئول ملف الأسرى في المجلس التشريعي من خطورة إقرار الحكومة الصهيونية لقانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال. وشدد النائب شهاب في تصريح خاص "للبرلمان" أن هذا القانون الساعي لكسر إضراب بعض الأسرى بالقوة يشكل خطورة حقيقية على حياة الأسرى المضربين، مشيراً إلى أن التجارب السابقة أدت إلى استشهاد ثلاثة أسرى منهم الشهيدين راسم أبو الحلاوة، وعلي الجعفري اللذين استشهدا نتيجة للتغذية القسرية في إضراب نفحة عام 1980م. وأشار النائب شهاب بأن إقدام الاحتلال على هذا القانون جاء بعد نجاح إضراب عدد من الأسرى المعزولين والأسرى الإداريين من تحقيق هدفهم، مؤكداً بأن هذه الإجراءات لن تكسر من ارادة الأسرى.

وبين شهاب بأن الاحتلال يظهر للعالم بأن هذا القانون يأتي لإنقاذ الأسير من الموت وإعطاء صورة إنسانية كاذبة أمام الرأي العام، موضحاً بأن الاحتلال يتجاهل دوافع الأسرى لخوض تلك الإضرابات القاسية.

وقال: "تطبيق التغذية القسرية على الأسرى المضربين وإجبارهم على فك

التشريعي يصدر عدداً من المطبوعات تشمل كتب وتقارير توثيقية



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

مشاريع فاشلة

السلطة الفلسطينية تمضي نحو السراب، وتشق طريقها صوب الفشل، وتسير نحو المجهول يوماً بعد يوم، تعد شعبها وتمنيه وما تعدّه إلا غروراً، لسان حال أبناء شعبنا يقول للمستأثر هل من بارقة أمل؟، ولكن ما المستأثر بأعلم من السائل، فقد باتت كل الأوراق صغيرها قبل كبيرها في يد رجل واحد إنها مركزية السلطة والقرار، والديكتاتورية السياسية المقيتة، والبيروقراطية اللعينة، باختصار هي سلطة الشخص الواحد.

لقد سئم الناس العود، والأحلام الوردية التي دأبت شخصيات السلطة الاعتبارية على إطلاقها بين الفينة والأخرى، ولم يعودوا يثقوا بتلك الوعود ولا بمن يتفوه بها، لم يعد هناك أي بارقة أمل لنجاح مشاريع السلطة السياسية والاقتصادية وكذلك التنمية والتفاوضية من باب أولى، ونعرج فيما يلي على العناوين التالية دون تفاصيل كثيرة.

مفاوضات عبثية:

ما زالت رئاسة السلطة مصممة على أن خيارها الوحيد هو المفاوضات ثم المفاوضات ولا مسارات أخرى لديها، وذلك وفقاً لما صرحت به مراراً وتكراراً وفي مناسبات متعددة، وعلى الرغم من فشل مسار المفاوضات على مدار عقدين من الزمان، وعدم تحقيق السلطة لأي إنجازات ذات بال عن طريق المفاوضات، إلا أنها ما زالت في ظلها القديم.

حل الدولتين:

ولو حاولنا أن نتفحص مشروع حل الدولتين التي تتغنى به السلطة سنجد أنه انتهى وفقاً لرؤية العديد من المحللين والسياسيين، ولا يخفى على أحد أن الإجراءات الصهيونية على الأرض وخاصة في الضفة المحتلة قد حكمت على المشروع المذكور بالإعدام، فالاستيطان ينتزع الأرض ويهدد حياة السكان، ومشاريع تهويد القدس والمقدسات ماضية على أشدها، والسلطة غارقة في سبات عميق ولا تحرك ساكناً، ليس هذا فضلاً فزعاً!

عودة اللاجئين:

أما حق العودة فهو خارج النقاشات الدائرة بين السلطة ومنظمة التحرير، لأنه وفق الرؤية الإسرائيلية يعني تدمير مشروع (الدولة اليهودية الصهيونية)، هذه الرؤية تم تبنيها أيضاً من قبل الإدارة الأمريكية. إذن نحن أمام مشروع سياسي لإنهاء الصراع على أساس الإقرار بإنجازات المشروع الصهيوني التوسعي ومكافأة الاحتلال، ومصادرة حق عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها، والغريب أن السلطة قابلة بسياسة الأمر الواقع، وقيادتها يرددون صباح مساء أنه ليس بالإمكان أفضل مما كان.

المصالحة الوطنية:

ملفات المصالحة الوطنية معطلة والسلطة لا ترغب بتفعيلها، لأنها تنكسب وتترجح مالياً جراء الانقسام، لكنها تتغنى بالمواقف السياسية معلنة أنها تسعى لإنهاء الانقسام غير أنها لا تفعل شيء من أجل ذلك، بل تماطل وتتهرب من استحقاقات المصالحة، لا سيما ملف منظمة التحرير، وملف المصالحة المجتمعية والانتخابات وغير ذلك.

حصار غزة:

الغريب الذي لا يصدق العقل أن السلطة تمارس شهيتها في تشديد حصار غزة، وتتآمر مع أطراف عربية وإقليمية ودولية، ومع الاحتلال أيضاً لتضييق الخناق على أهلها، كأن غزة ليست جزءاً من الوطن، بل هي من يساهم في إغلاق معابرها، ولا تسعى لأي انفرجحة من شأنها تخفيف الحصار ومساعدة المواطنين.

وأخيراً:

فانه لا يخفى على أحد أن كل المشاريع سابقة الذكر وغيرها الكثير تعبر بلا ريب عن فشل سياسة السلطة في إدارتها للملفات الوطنية وللحياة السياسية والاجتماعية كذلك، غير أنها لا تغير ولا تبدل في الوسائل ولا الاستراتيجيات، وعليه فهي تمضي بنا من فشل إلى فشل، إذا لم يتدارك العقلاء الأمر.

2008، وقانونون تحريم وتجريم التنازل عن القدس رقم (2) لسنة 2008، وقانون حماية المقاومة الفلسطينية رقم (6) لسنة 2008، وقانون هيئة حقوق أسر الشهداء رقم (7) لسنة 2009. وأصدر المجلس كذلك تقريراً توثيقياً لجلسة المجلس التشريعي لمناقشة تقرير اللجنة السياسية حول مشروع القرار المقدم من السلطة الفلسطينية إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال، حيث يتضمن الكتيب التقرير الذي قدمته السلطة لمجلس الأمن، والتقرير المقدم من اللجنة، وقرار المجلس التشريعي بخصوص، إضافة إلى قراءة في الأبعاد القانونية لمشروع القرار.

المواقف البرلمانية أثناء العدوان الصهيوني على قطاع غزة 2014، حيث يضم الكتيب المهام والأدوار التي اضطلع بها نواب المجلس أثناء العدوان، بالإضافة إلى معلومات وصور عن النواب المستهدفة بيوتهم في العدوان، ومقاطع مصورة من حفل تكريم أقامه التشريعي تقديراً لجهود عشرات المؤسسات الاغاثية المحلية والدولية التي كان لها دور فاعل في دعم صمود شعبنا أثناء العدوان. وشملت الإصدارات كذلك كتيباً توثيقياً خاصاً بقوانين حماية التوابت الفلسطينية وهي: قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين رقم (1) لسنة

أصدر المجلس التشريعي العديد من المطبوعات والإصدارات المتخصصة بالشأن البرلماني توثيقاً لعمل المجلس خلال الفترة الماضية. وشملت الإصدارات حسب كتابان وكتيبان ومطوية وسي دي، حيث وثق أحد الكتب حصاد عمل المجلس التشريعي خلال الفترة من مارس 2010 حتى مارس 2015، ويتنوع ذلك الحصاد بين جلسات للتشريعي والقوانين التي أقرها والقرارات التي أصدرها، بالإضافة لأدوات الرقابة على الحكومة ومهام الدبلوماسية البرلمانية والمشاركة في الفعاليات الوطنية والمجتمعية. كما أصدر المجلس كتيباً خاصاً حول

الأمانة العامة للتشريعي تناقش برنامج إلكتروني لشئون الموظفين

وأضاف أن الورشة ناقشت كذلك آليات متابعة المسؤولين والمدراء للموظفين من خلال البرنامج، منها لأن المجلس التشريعي سيعمل قريباً على تطبيق البرنامج المذكور بشكل تجريبي ولمدة ثلاثة أشهر بحد أدنى ومن ثم يتم تطبيق البرنامج بشكل كامل والاستغناء عن منظومة العمل الورقي.

للموظفين من خلال استخدامهم للبرنامج القيام بالمعاملات الإدارية المتعلقة بشؤونهم بشكل إلكتروني. وقال مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالتشريعي عامر الغصين أن البرنامج يوفر للمدراء والمسؤولين المباشريين في الدوائر إمكانية متابعة موظفيهم من خلال البرنامج بطريقة إلكترونية كاملة.

عقدت الأمانة العامة المساعدة للشؤون الإدارية في المجلس التشريعي أمس ورشة عمل لمناقشة برنامج شئون الموظفين الإلكتروني، الذي أعدته دائرة تكنولوجيا المعلومات، وذلك بحضور المدراء العاملين. وتم خلال الورشة مناقشة البرنامج والإمكانيات التي يوفرها، حيث يمكن



د. عزيز دويك لدى لقائه مع وفد رئاسة جنوب أفريقيا وسفارتها في فلسطين



سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

هيئة التحرير

حسام علي أبو ججوح - محمد عطية الحميدة

مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني



+970 8 2829016



+970 8 2827037



plc.gov.ps



plc.gaza



plcmedia



info.plc@gov.ps